S/PRST/2007/44

الأمم المتحدة




Distr.: General
21 November 2007
Arabic
Original: English and French

## بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٧٨٣ التي عقدها مجلس الأمن في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في منطقة البحيرات الكبرى“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشيد مجلس الأمن بحكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا نظرا إلى البلاغ المشترك الذي أصدرتاه بشأن اتباع نهج مشترك يرمي إلى إنهاء التهديد الذي يتعرض له السلام والاستقرار في كلا البلدين وفي منطقة البحيرات الكبرى، الذي وقّع في نيروبي يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2007/679، المرفق)، والذي يمثل معلما مُهمًّا على طريق التوصل إلى تسوية نهائية لمشكلة الجماعات المسلحة غير الشرعية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره إزاء الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الخصوص من خلال البعثة الخاصة التي قام بها هايلي منكريوس الأمين العام المساعد، ويتطلع إلى استمرار هذه المشاركة، بما في ذلك إجراء مزيد من المشاورات مع الحكومات المعنية والشركاء الإقليميين والدوليين.

”ويذكِّر مجلس الأمن بأن وجود الجماعات المسلحة غير المشروعة بشكل مستمر، لا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي والميليشيات المنشقة التي تتبع لوران نكوندا، هو من أسباب النزاع الجذرية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي. ويكرر المجلس مطلبه بأن تلقي تلك الجماعات أسلحتها، وأن تنخرط، طواعية ودون شروط مسبقة، في عملية تسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها، حسب الاقتضاء.

211107 211107 07-60873 (A)

”ويشجع مجلس الأمن سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا على تنفيذ التزاماتهما الواردة في بلاغ نيروبي تنفيذا تاما، ومواصلة التعاون على حل شواغلهما الأمنية المشتركة.

”ويؤكد مجلس الأمن استعداده لتيسير ودعم تنفيذ هذه الالتزامات، لا سيما من خلال التدابير المتخذة ضد الجهات الإضافية من الأفراد والكيانات، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي، عملا بالقرارين ١٥٩٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٩ (٢٠٠٥).

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه التام لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لما تقوم به من إجراءات على أرض الواقع، ويشجعها على أن تدعم، في إطار ولايتها وقدراتها، التدابير التي اتفقت عليها الحكومتان الكونغولية والرواندية“.